

نصيب الفلاح في خطاب العرش

للدكتور أحمد حسين

مدير إدارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

نال الفلاح في خطاب العرش النصيب الأوفى من العناية ، وليس هذا بالأمر الغريب ، فالفلاحون يكتفون ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان البلاد ، وإن كان تحقيق الحكم الديموقراطي الذي تحرص عليه الحكومة يتطلب كما جاء بالنص في مستهل خطاب العرش "توافر ثقة الشعب فيمن يتولى شؤونه وأن تعمل الحكومة من جانبها على استبقاء هذه الثقة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون لاكتساب رضى الأمة والعمل على ما فيه خيرها وهناءتها".

فن الطيبي. والحالة هذه أن يتجه هم الحكومة الأول نحو خدمة هؤلاء الفلاحين الذين يكونون الكثرة الساحقة من أفراد الأمة .

ولا أريد أن أتناول ما تضمنه خطاب العرش من المشروعات التي تعود بالخير على الفلاحين كمشروعات الري والصرف أو تحسين الانتاج الزراعى أو تنمية الثروة الحيوانية أو التوسع في العلاج القروى أو علاج مشكلات التعليم الأولى والعناية بصحته وتغذية تلاميذه أو غير ذلك من المشروعات التي تقوم على تنفيذها وزارات الدولة المختصة ، وكل ما أرجوه من الله أن يتم تنفيذ تلك المشروعات على أسلم الأسس وفي أقرب وقت حتى لا يطول حرمان الفلاحين من الاستفادة بثمارها .

وعلى ذلك سنقتصر هذا المقال على ما ورد في خطاب العرش متصلا بمهمة وزارة الشؤون الاجتماعية بل مكتونا لصلاب مهمتها ألا وهو رفع المستوى المادى والأدبى للفلاحين .

وأول ما قامت به الحكومة بالفعل هو أن استبقت وزارة الشؤون الاجتماعية نفسها لتتمكن من تنفيذ المشروعات العامة التي تزمع الحكومة تنفيذها ، فوزارة الشؤون الاجتماعية ما هي إلا وزارة الطبقات العاملة والمحرومة من الأمة أو هي وزارة الفلاح والعالم .

فالإبقاء عليها كوزارة أقوى دليل على أهمية ما تعتم الحكومة تنفيذه من مشروعات لحماية وخدمة الفلاحين والمال .

وأول قرار اتخذته الحكومة بالفعل لخدمة الفلاحين وأعلته في خطاب العرش هو تخفيف عبء الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين بإعفاء من يدفعون خمسين قرشا فأقل من الأموال الأميرية إعفاء كاملا ويبلغ عدد المستفيدين من الإعفاء حوالي المليون وربع المليون مالكا وإعفاء بقية صغار الملاك ممن يدفعون أكثر من خمسين قرشا إعفاء جزئيا وسيستفيد من هذا التخفيض في ضريبة الأقطان حوالي المليون وربع المليون مالكا آخرين .

ولاشك أن إعفاء صغار الملاك هؤلاء من كل أو بعض ضريبة الأقطان ينطوي على الكثير من العدل الاجتماعي ، فكل من هؤلاء الملاك الصغار عائلة يرعاها تتكون في المتوسط من أربعة أو خمسة أشخاص ولا يتجاوز دخل أغلبهم من أرضهم إلا القليل من الجنيهات . كريم من الدولة أن تتنازل عن مشاركتهم فيها .

وطبقة صغار الملاك هؤلاء يمثلون عنصر جد و نشاط واستقرار اجتماعي مما حدا بالكثير من لدول الى تشجيعهم وحمايتهم بشتى الوسائل .

وأملنا أن تتدرج الحكومة المصرية في سياستها هذه فترى خطاب العرش المقبل وقد تضمن الإعفاء الشامل لمن يدفعون جنيها فأقل من الأموال الأميرية وأن يخفى من يدفعون أقل من خمسة جنيهات بتخفيض جديد .

وبقية المولدين غير الزراعيين الذين يقل دخلهم عن ٦٠ جنيها يتمتعون بالإعفاء الكامل من أعباء الضرائب وهذا المبلغ يوازي دخل عشرة أفدنة في المتوسط .



ليست طبقة صغار الملاك هي أبأس الفلاحين حالا وأجدرها بالعناية .

فهناك طبقة عمال الأجرة الذين يعتمدون على أجورهم اليومي وليست لهم زراعة خاصة لا مملوكة ولا مستأجرة . وقد أثبتت الاحصاءات أن أجرة العامل الزراعي في اليوم لا يتجاوز الثلاثة نفروش وهو مع ذلك لا يجد عملا كل يوم ويقدر بعض الباحثين أن العامل الزراعي لا يشتغل أكثر من نصف أيام العام أى أن دخله اليومي لا يزيد في المتوسط عن قرش ونصف وهو مبلغ لا يمكن أن يفي بأدنى مطالب الحياة الضرورية في الظروف العادية ناهيك عن الظروف القلاء الحاضرة .

وهناك طبقة ثانية لا تقل بؤسا عن طبقة هؤلاء العمال ألا وهي طبقة المستأجرين الذين يدفعون قيا باهظة لايجار الأرض قل أن يتبقى لهم بعد سداده شيء . ومن يرجع الى دفاتر

المستأجرين بالتفتيش والعزب يجد أن أغلبهم غارق في دين ان يستطيع سداده مدى حياته مما يجعلهم أقرب الى العبد ، ان بقى الواحد منهم لا يملك شيئا من محصوله ، وان حاول الخروج يجرّد من ماشيته ودابته .

وتشمل طبقة صغار الملاك التي سبق الكلام عنها الكثير ممن يسمون ملاكا على سبيل التجاوز فثانك القيراط والقيراطين لا بد أن يعتمد في معاشه على ما يستأجره من أرض اضافية أو على العمل نظير أجر في حقول الغير فهو في الحقيقة يدخل في طبقة العمل الزراعيين أو صغار المستأجرين .

و يرجع سوء حال هؤلاء الفلاحين الصغار الذين يسيهم قل غيرهم الى ضيق مساحة الأرض المزروعة واطراد تزايد السكان مما زاد في عرض العمل وضاعف الطلب على الأرض فهبطت الأجور وارتفعت الايجارات ولا يجد هؤلاء الفلاحون بابا آخر للرزق فيجهون نحوه غير الفلاحة . ولا يجوز أن نقبل ما يبرر به الكثير من الملاك هذا الوضع المختل بأنه نتيجة طبيعية لعوامل العرض والطلب لا حيلة لنا فيها . اذ الواقع أن عرض الفلاح الفقير ليعمل ليوفر قوت يومه لنفسه ومن يعول لا يعتبر عرضا اختياريا بل هو عرض " اجباري " كما يسميه الاقتصاديون .

وقد أدت ضالة دخل صغار الفلاحين الى تدهور مستوى معيشتهم ، فالفقر هو أس البلاء ، فلن يستطيع هذا الفلاح المعدم أن يوفر لنفسه الغذاء الكافي أو الملابس اللازم أو السكن الملائم أو غير ذلك من مختلف مطالب الحياة .

واستقرار هذا الحال معناه تدهور وانحطاط لغالبية الشعب وهو أول ما يتعين على أولى الأمر تلافيه وعلى الدولة أن تتدخل لحماية هذه الطبقة البائسة التي تكون سواد الأمة وتستحق كل رعاية وعناية .

ولا يخفى ما في ترك هؤلاء الفلاحين على ما هم فيه من حرمان من خطر اجتماعي اذا راعينا انتشار التعليم والاذاعة وتحسن سبل المواصلات مما جعل الفلاح أكثر اتصالا بالعالم واذا راعينا الى جانب ذلك ما تجلبه الحروب دائما من تبديل في الأفكار وزعزعة في الأوضاع المسالفة واذا تذكرنا أيضا أن الجوع كافر لا يرحم تينا ما نكسبه جميعا من وراء تحسين حال هؤلاء المحرومين وتوفير أسباب المعيشة الراضية لهم .

وان كان العلاج الصحيح للحالة يأتي عن طريق استصلاح الأراضي البور وتشجيع قيام الصناعات التي تتوافر لها أسباب النجاح وغير ذلك من الوسائل التي تؤدي الى فتح أبواب

جديدة حتى يخف ضغط الأيدي العاملة المتريدة عن الأرض وترتفع الأجور وتخفص
الايجارات ، الا أن تحقيق مثل هذه السياسة يحتاج لوقت ، وحالة الفلاحين لا تحتل الانتظار .

واما لحد متفائلين بما جاء في خطاب العرش بالنص من أن الحكومة لن تتوانى عن
العمل لإنجاز الاصلاحات الاجتماعية الحكيمة الى لا غنى عنها لهذا الشعب الوداع العامل
وعلاج مشا كله المختلفة علاجا سريعا ورفع المستوى الأدبي والمادى للفلاحين والعمال حتى
يصلوا الى مرتبة تليق بكرامة الانسان .

وقد بدأت الحكومة في تنفيذ سياستها الاجتماعية بتقرير حد أدنى لأجور عمالها بما في ذلك
العمال الزراعيين بحيث لا يقل أجر الواحد منهم عن خمسة قروش في اليوم . وقد ناشدت
الحكومة كبار الزراع أن يحذو حذوها في تطبيق هذا القرار .

ومما يؤسف له أن غالبية كبار الزراع قد جعلت أذنا من طين وأخرى من عجين
واستمروا في دفع الأجر العادى دون النظر الى ارتفاع أثمان محاصيلهم الى الضعف أو أكثر
من الضعف وغير مكثرين لحالة عمالهم وكيف يستطيع الواحد منهم أن يوفر لنفسه الخبز
القمار وأجره ثلاثة قروش وقد ارتفع ثمن كيله الذرة حتى بلغت الأربعين قرشا بل وجاوزها
في كثير من الجهات .

ونحن نذكر صباح أهل المدن المترفين عند ما حتمت الظروف خلط خبزهم بقليل من
الذرة التي شابت بياضه ، أو تذمرهم من منع بيع اللحم بعض أيام الأسبوع رغم توفر
الطيور والاسماك ، فانا لا نشمر بحال هؤلاء الفلاحين الجياع الذين لا يحصلون رغم كدهم
على ما يسد رمقهم من خبز الذرة فقط .

أصبحت الدولة الحديثة لا تنظر الى واجبها الاجتماعي نحو الطبقات العاملة والضعيفة
على أساس أنه ضرب من الاحسان أو الرحمة بل أصبح الواجب الأول للدولة توفير مستوى
المعيشة اللائق لمجموع الشعب وهو يتكون لديها من هؤلاء الفلاحين الصغار فهم الأمة
المصرية ومن كدهم وعلى حسابهم يترف كبار الملاك والأثرياء والموظفون .

وأملنا أن تلجأ الدولة لسلطة التشريع في تقرير الحد الأدنى للأجور وميصل هذا
التشريع الى جيب من أصم أذنيه عن الاستجابة للنداء الانساني .

كما نرجو أن تتدخل الدولة عن طريق بلان عملية في تحديد قيم إيجار الأراضي بما يحفظ
للك حقّه ويضمن للمستأجر جزاء عادلا نظير كده .

أود أن نذكر دائماً أن الحكومة وحدها لن تستطيع أن تقدم للفلاح كل ما يحتاج إليه وأن ما تقدمه الحكومة من خدمات لا يمكن أن يثمر الثمرة المرجوة إلا إذا تفهمها الفلاح أولاً واقنع بفائدتها وسعى لتحقيقها، وقد أثبت مشروع المراكز الاجتماعية أنه خير مشروع لإصلاح حال الفلاح والفريية من كافة النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية في وقت واحد وبأقل التكاليف .

وميزة هذا المشروع أنه يقوم على أساس اقتناع الأهالي أولاً بمزاياه ومساهماتهم مادياً وأدبياً في تحقيق الإصلاح .

وقد أثبتت التجربة نجاح هذا المشروع ، وإن كانت الظروف الحاضرة وحالة الميزانية قد اضطرت الحكومة إلى وقف معظم الأعمال الجديدة إلا أنها قد أبقّت على الاعتماد اللازم لزيادة عدد المراكز الاجتماعية الجديدة في السنة المقبلة .

قصر الله في عمر هذا الحرب حتى يتيسر تعميم تلك المراكز في جميع أنحاء الريف فينعم الفلاحون بنجدها ويتوافر لهم المستوى المادى والأدبى الذى نتمناه لهم جميعاً .

أحمد حسين

كسوتنا من قطعه الحديد لقمتنا من قمحه الحصيد
قوتنا من جهده الجهد فالنا يا قوم لا نزعاه ؟



ما باله من قطنه عربانا ؟ ما باله من قمحه جوعانا ؟
ما باله من جهده هنلانا ؟ ما باله يصرخ من بلواه ؟

(من المفوظات العربية الجديدة)